حال الحشو اذا كان غير الابتداء او حال العروض وحال الضرب اذا كان غير لازم
فان قلت بين الفرق بين اللازم وغير اللازم قلت اللازم ما يتوقف عليه صيرورة الجزء
واحدا من الاعاريض او الضروب المذكورة مسمى علة لان علة الشيء ما يتوقف عليه
وجود ذلك الشيء بخلاف غير اللازم فان الجزء الاخير من المصراع الاول من الطويل مثلا وهو
مفاعيلن اذا قبض بحذف خامسه الساكن وهو الياء يعد واحدا من تلك الاعاريض
واذا لم يقبض وابقي على حاله الاول لا يعد واحدا منها فان قلت اذا جاز للشاعر
ان ينظم الشعر في اية عروض اراد واي ضرب شاء فكيف يكون لازما قلت المراد
انه لازم في نوعه لا بخصوصه واذا عرفت ذلك فاعلم ان المصنف رحمه الله قصد في هذا
المختصر ان يذكر علل الاعاريض الاربع والثلاثين وعلل الضروب الثلاثة والستين
التي هي للبحور الخمسة عشر خاصة لا يتخطى الى ذكر زحافها ولا الى ذكر علل العروض البحر السادس عشر
ولا الى ذكر علل ضروبه ولا الى ذكر زحافه ولا يتعرض لشيء من زحاف الحشو غالبا
بل يتعرض له على سبيل الندرة كما تعرض له في اثناء تعريفات القاب العلل بان قال الكف
كذا والتشعيث كذا او كما تعرض له في بيت الطويل المقبوض فعولن الذي قبل الضرب
الثالث منه وهو قوله لانك في قوله وايقنت ان العذل لا يك مداجي والقبض
في الحشو زحاف فقوله خاصة قيد يخرج به شيئان احدهما زحاف الاعاريض والضروب
المذكورة وثانيهما احوال عروض بحر المتدارك واحوال ضروبه مطلقا لانه مع قوله ولا
اتعرض لشيء من زحاف الحشو غالبا قيد واحد يخرج به غالب زحاف الحشو على ان يكون
الثاني تاكيدا للاول لان بين مقتضيهما عنادا ظاهرا اذ الاول يقتضي ان لا يكون
شيء آخر غير العلل المذكورة مذكورا والثاني يقتضي ان يكون شيء آخر غيرها مذكورا
ولان حمل اللفظ على فائدة اصلية خصوصا في المختصرات اولى من حمله على غيرها
كما علم في غير هذا الموضع ان التاسيس خير من التاكيد وشيء آخر وهو انه ان قلنا

في الطويل
اراد
لا يتخطى زحافها
ولا الى زحافها

انهما

انهما قيد واحد يخرج به غالب زحاف الحشو لا يفهم ابتداء ان زحاف الاعاريض والضروب
المذكورة واحوال عروض بحر المتدارك واحوال ضروبه هل هي شيء مقصود ذكرها
ام لا لا يقال يفهم في قوله علل الاعاريض الاربع والثلاثين والضروب الثلاثة والستين
ان ما سواها ليس بمقصود ذكره لانا نقول تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه
على ما علم في قواعد اصول الفقه ومن الناس من يسمي حال الحشو الذي هو غير الابتداء
زحافا ولكل واحد من حال العروض والضرب علة سواء كان لازما او غير لازم فعلى
هذا العلل اكثر من المذكورة الا ان المصنف ذكر ما هو اشهر واكثر استعمالا وترك
ما هو اشذ واندر وقوله خاصة قيد يخرج به شيء واحد وهو علل الاعاريض والضروب
الغير المذكورة والعلة على الاصطلاح الاول اخص مطلقا منها على الاصطلاح الثاني
والزحاف بالعكس ومنهم من يسمي الحال الذي هو غير الابتداء زحافا سواء كان حال الحشو
او حال العروض او حال الضرب ومنهم من يسمي التغيير الواقع في السبب زحافا والواقع
في الوتد علة وستعرف المراد من السبب والوتد ولكل واحد من هذه المذاهب
مساغ اذ لا مشاحة في الاصطلاح لكن كلام المص لا يستقيم الا على الاصطلاحين
الاولين فاعرف قوله خاصة مصدر كعاقبة وكاذبة يقال خصصت الشيء بكذا
اخصه خصوصا وخاصة وخصوصية وخصوصية بالفتح والضم والفتح افصح فتقدير الكلام
قصدت ان اذكر علل الاعاريض الاربع والثلاثين والضروب الثلثة والستين واخصها
بالذكر خصوصا ويجوز ان يكون حالا بمعنى مخصوصة كقوله اخذته سمعا اي مسموعا قوله
ولا اتعرض بالنصب عطف على اذكر وبالرفع حال اي قصدت ان اذكر هذه العلل
خاصة غير متعرض لشيء من زحاف الحشو غالبا او جواب سؤال مقدر كانه قيل له هل
تتعرض لشيء من زحاف الحشو فقال لا اتعرض له غالبا قوله غالبا صفة موصوف
محذوف اي تعرضا غالبا ولا يخفى ان المصنف اختار راي الخليل في ذكر العلل

من بحر
يكون
لذكره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)